الفصل الثاني

معاهدة ١٩٣٠

بعد ان شكل عبد المحسن السعدون وزارته الرابعة في النصف الثاني من شهر ايلـــول ١٩٢٩ صرح متفائلا ، ان الحكومة البريطانية قد اجابت بعض مطاليب العراق المهمة اذ انها اعربت عن استعدادها لتأييد دخول العراق عصبة الامم سنة ١٩٣٢ من دون قيد او شرط ، ولعقد معاهدة لتنظيم العلاقات بين البلدين على اساس الاقتراحات الجديدة للاتفاق الانكليزي ـ المصري . وفي اعقاب ذلك وضعت وزارة السعدون منهجا لها كان بعض ما تضمنه : ـ

١ . العمل على جعل مبدأ تطبيق المعاهدة الجديدة مع بريطانية من تاريخ توقيعها اى قبل دخول العراق في عصبة الامم او تسريع الدخول في العصبة قبل سنة ١٩٣٢ .

٢ . العمل على رفع كل صيغة احتلالية من صلب المعاهدة الجديدة وكل ما ينافي استقلال العراق .

٣ . الاخذ بنظر الاعتبار انتهاء مسؤولية الحكومة البريطانية في قضية الدفاع عن العراق والتدرج حالا بالاعمال وفق التصريح البريطاني الجديد .

وبعد ايام قليلة قررت وزارة السعدون الدخول في مفاوضات مع المندوب السامي وكالة الميجر هيوبرت يونك لعقد المعاهدة الجديدة فشكلت لجنة من وزير المالية ياسين الهاشمي ووزير الداخلية ناجي السويدى ووزير الدفاع نورى السعيد . وعندما بدأت اللجنة عملها ارتأت اولا وقبل كل شيء ان الشرط الذى اشترطته الحكومة البريطانية لجعل اسس المعاهده العراقية ـ ـ البريطانية الرابعة مشابهة للاسس المقترحة للمعاهدة البريطانية ـ المصرية لا يتلاءم مع اوضاع العراق ، ففي الوقت الذى كانت فيه مصر تحت الاحتلال العسكرى فان العراق مرتبط بمعاهدة تحالفية مع بريطانيا . كما ان مصر التي قضى وضعها الجغرافي ان تكون قناة السويس فيها صلة الوصل بين البحر الاحمر والبحر المتوسط مما جعل بريطانيا تهيمن عليها لحماية مواصلاتها ، تختلف عن العراق الذى ليس لبريطانيا فيه غير الممر الضيق في المواصلات البريطانية الى الهند وهو الخليج العربي ، وان وجود هذا الممر لا يستدعي مثل تلك الحماية لهذا لم توشك المفاوضات ان تسير بعض الخطى حتى تلبد الجو بغيوم من التشأوم وتلاشت الامال التي كان يعلقها العراقيون

على التصريح البريطاني الجديد . ومالبث المتفاوضون ان علموا ان قلب المسألة لم يتغير تغيرا يذكر فقد كانت الحكومة البريطانية تظن ان وعدها المطلق بالتوسط لدخول العراق في عصبة الامم يحمل العراقيين على قبول المعاهدة الجديدة وان كانت بمضمونها لا تختلف كثيرا عن المعاهدات السابقة .

تلبد جو المفاوضات بسبب اصرار بريطانيا على ابقاء مضمون المعاهدة كما كان في السابق وزاد موقف الحكومة حراجه عندما هاجمتها الحركة الوطنية واتهمتها بالتراجع عن مطاليب الشعب وطالبتها بالغاء الانتداب وانجاز الاستقلال التام غير المشروط . وفي اثناء مناقشة خطاب العرش في جلسة مجلس النواب في اليوم الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٢٩ شنت المعارضة حملة شديدة على السعدون وانتقدت وزارته كما تناولت فيها الوعد البريطاني بادخال العراق عصبة الامم بالتشكيك هذا بالاضافة الى مواقف كثيرة من د اخل المجلد وخارجه وصلت الى حد اتهام السعدون بعدم الاخلاص للقضية العراقية الامر الذى حدا به الى توضيح سياسة والعقبات التى تعترض سير المفاوضات قائلا : ان نيل الاستقلال تابع الى جرأة الامة ، فالامة التي تريد الاستقلال يجب ان تتهأ له ولا يكون ذلك بالكلام والافعال الفارغة فالاستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية ونتيجة لهـــذا الوضع المتوتر بلغ اليأس من نفس رئيس الوزراء حدا كسرا وبقيت تتنازعه عوامل شتى منها اخلاصه لبلاده وحبه لها وشعوره بضعفها وقوة المحتل وحراجه الموقف فهو متهم من الوطنيين بمسالاة الانكليز وصدور الانكليز موغرة عليه لما تفوه به في مجلس النواب اخيرا . وبسبب تلك الظروف السياسية ، اضافة الى عدم ارتياحه من وضعه الصحي والعائلي ، أقدم عبد المحسن السعـــدون على الانتحار في مساء يوم ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ تاركا وصية جاء فيها : الامة تنتظر الخدمة والانكليز لا يوافقون ، ليس لي ظهر . العراقيون طلاب الاستقلال ضعفاء . يظنون اني خائـــن للوطن وعبد للانكليز ماأعظم هذه المصيبة ، انا الفدائي الاشد اخلاصا لوطنـــي .

علـــى اثـــر مصرع السعـــدون استدعـــي الملـــك ناجي السويدي وزيـــز الداخلية فـــي الوزارة السابقة فألف فـــي ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ الوزارة الجديدة . وبقي نفس الوزراء مع تبديل في بعض المراكز الوزارية كما انها اتخذت المنهج الوزارى السابق منهاجا لها ، عملها مصمة على المضي في تطبيقه . أصدرت الوزارة الجديدة خمسة انظمة لخمس وزارات عن كيفية ادارة اشغالها ، تسير شيء منها جعلت فيها وظيفة المستشار (البريطاني) استشارية لا تنفيذية وله ان يبدى آراءه في الشؤون التي يحيلها عليه الوزير . كما اقرت الوزارة ضمن ميزانية الدولة انهاء خدمات بعض الموظفين البريطانيين ممن يمكن الاستغناء عن خدماتهم ، اما لعدم بقاء حاجة اليهم ، واما لوجود عراقيين يستطيعون ان يحلوا محلهم . غير ان هذا الاجراء سرعان ما ادى الى احتجاج المندوب السامي الجديد

فرنسيس همفريز ، وعبثا حاول رئيس الوزراء اقناعه بضرورة هذا القرار من وجهة مالية مع مراعاته التامة لقانون استخدام الاجانب واستعداد الحكومة العراقية لدفع ما يستحقه هؤلاء الموظفون حسب عقودهم من تعويض . وقد طلب المندوب السامي من الملك توقيف مصادقته على تخمينات الميزانية واستجاب الملك لذلك . وليس من شك في ان خطة الوزارة هذه قد رفعت من مكانتها الشعبية في الوقت الذى اضعفت موقفها امام المندوب السامي ، اضافة الى الموقف السلبي الذى كان يقف الملك فبصل منها حيث كان يرغب في استقالتها وتهيئة الجو لمجيء نورى السعيد ليتحمل مسؤولية المعاهدة الجديدة .

وبعد مفاوضات عقيمة قدمت الوزارة استقالتها في التاسع من آذار ١٩٣٠ بعد أن أصدرت بيانا للشعب شرحت فيه اسباب الاستقالة وظروفها . فزاد ذلك في هياج الشعب فقام بمظاهرة صاخبة كبيرة ايد فيها الحكومة المستقيلة واحتج على تدخل المندوب السامي .وارسل المتظاهرون احتجاجا الى الملك فيصل والمندوب السامي وعصبة الامم ورئيس وزراء بريطانيا جاء فيه : ان العراق بأسره ساخط وناقم على سياسة الكتمان والتمويه التي درج عليها الانكليز في حكمهم العراق . فقد عانى العراق في عشر سنوات شر ما تعانيه الشعوب المستعبدة ونال من الادارة البريطانية ما لم تنله الشعوب الرازحة تحت عبء الاستعمار الممقوت . فالشعب العراقي الذى خسر في صداقته لبريطانيا الشيء الكثير من حقوقه ومصالحه وامانيه القومية يحتج على هذه السياسة الفاشلة اشد الاحتجاج . وهكذا . تأزمت العلاقات العراقية البريطانية من جديد . .

وزارة نورى السعيد والمعاهدة الجديدة :

وفي يوم ٢٣ من آذار عام ١٩٣٠ كلف الملك نورى السعيد بتأليف الوزارة بعد ان قبل استقالة ناجي السويدي . وقد جاء في كتاب رئيس الوزارة الجديد الى الملك : ان أهم مسألة سنضعها انا وزملائي نصب اعيننا ونبذل كل ما في وسعنا لانجازها هي وضع المعاهدة الجديدة بيننا وبين بريطانيا على اساس الاستقلال التام وخاصة بعد ان وعدت الحكومة البريطانية بادخال العراق عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ بلا قيد ولا شرط . كما سنلاحظ ما ينبغي وضعه من المواد لتوطيد صلات الصداقة بين البلدين على اساس المنافع المتبادلة .

بدأت المفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني في بغداد في ٢ نيسان ١٩٣٠ لغرض وضع اسس المعاهدة الجديدة وكانت ترتكز على مبدأين اساسيين هما : —

١ . الاعتراف بحفظ وحماية المواصلات الجوية البريطانية بصورة دائمة وفي جميع الاحوال .

٢ . دخول العراق عضوا في عصبة الامم سنة ١٩٣٢ .